«الميثاق» تكشف حقيقة الصراع

مخطط باسندوة لنهب 13 ألف لبنة بجامعة صنعاء

مكالمة هاتفية تلقاها باسندوة من قبل أحد الاطراف المحركة له كانت كفيلة بأن يرمي- رئيس حكومة الوفاق- الدستور والقانون والنظام خلف ظهره غير آبهٍ بشيء سوى هل ما يفعله سيرضي مشائخ الاصلاح والفرقة؟ إن مهمة باسندوة هي انتهاك الدستور والقانون، واضعاف هيبة الدولة وليس العكس.. فمنذ توليه رئاسة الحكومة وحتى اليوم لم يصدر قراراً أو توجيهاً مستنداً للقانون والدستور بقدر ما يستند فيها لصالح أولاد الأحمر وعلي محسن وقيادات حزب الاصلاح، فمن كان يتخيل أن يكون رئيس حكومة الوفاق المنادي بمستقبل أفضل وبمصلحة الوطن هو من يغتال المستقبل ويحارب مصلحة الوطن بتوجيهاته الرعناء التي يلبي فيها رغبات المشائخ والاصلاح على حساب النظام والقانون كان آخرها توجيهاته بتوزيع أرض جامعة صنعاء التي تعتبر ملكية عامة دفعت الدولة المليارات من أجل إلحاقها بجامعة صنعاء ليتم استكمال البنية التحتية المطلوبة للجامعة من مستشفى وكليات ومعامل، ليأتي باسندوة بجرّة قلم ليصرفها ويوزعها لجهات خاصة ممثلة في هيئة نقابة أساتذة الجامعة المنتهية شرعيتها والتي يسيطر عليها قيادات الاصلاح.

تحقيق/ علي الشعباني

< مكالمة هاتفية تلقاها باسندوة من قبل أحد الاطراف المحركة له كانت كفيلة بأن يرمي- رئيس حكومة الوفاق- الدستور والقانون والنظام خلف ظهره غير آبهٍ بشيء سوى هل ما يفعله سيرضي مشائخ الاصلاح والفرقة؟ إن مهمة باسندوة هي انتهاك الدستور والقانون، واضعاف هيبة الدولة لصالح أولاد الأحمر وعلي محسن وقيادات حزب الاصلاح، فمن كان يتخيل أن يكون رئيس حكومة الوفاق المنادي بمستقبل أفضل وبمصلحة الوطن هو من يغتال المستقبل ويحارب مصالح الشعب بتوجيهاته التي كان آخرها توجيهاته بتوزيع أرض جامعة صنعاء التي تعتبر ملكية عامة دفعت الدولة المليارات من أجل إلحاقها بجامعة صنعاء ليتم استكمال البنية التحتية المطلوبة للجامعة من مستشفى وكليات ومعامل، ليأتي باسندوة بجرّة قلم ليصرفها ويوزعها لجهات خاصة ممثلة في هيئة نقابة أساتذة الجامعة المنتهية شرعيتها والتي يسيطر عليها قيادات الاصلاح.

لم يلق رئيس حكومة الوفاق بالاً لكل التوصيات التي رفعت من البرلمان وجامعة صنعاء ونقابة الموظفين واتحاد الطلاب، وكذلك من الاكاديميين الغيورين على مستقبل أبناء هذا الوطن وكأن أرض جامعة صنعاء التي يوجه بتوزيعها هي ملك خاص اكتسبه أباً عن جد وليس ملكاً عاماً يحرم القانون التصرف فيها لأغراض شخصية.

«الميثاق» تنشر وثائق تكشف حقيقة المؤامرة التي يحيكها الاصلاح وسماسرة الاراضي في نقابة الاساتذة بجامعة صنعاء على مستقبل الاجيال وعلى حرمة جامعة صنعاء.

< فمن ضمن تلك الوثائق آخر رسالة وجهها البرلمان الى رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ / ٤ / ٢٠١٢م يشدد فيها على ضرورة أن تبقى أراضي جامعة صنعاء ملكية عامة لا يجوز التصرف فيها كونها خاصة بالجامعة لإقامة المنشآت الجامعية المتبقية.. ولكن رئيس الوزراء باسندوة لم يلق لذلك أي اهتمام ووضع قرار البرلمان، في فرامة مكتبه ليوجه بعدها بتسليم الارض لهيئة نقابة اساتذة جامعة صنعاء الاصلاحية لتوزيعها على أعضاء الحزب، وقد جاء ذلك في رسالة حصلت «الميثاق» على نسخة منها من قبل رئيس الوزراء باسندوة الى رئيس جامعة صنعاء بتاريخ ٢٣ / ٤ / ٢٠١٢م يطلب فيها من رئاسة الجامعة تسليم الارض للهيئة الإدارية للنقابة للبدء في اتخاذ إجراءات توزيعها ومسحها..

ولعل تلك الوثيقة هي واحدة من عشرات الوثائق المخالفة للنظام والقانون التي يقوم باسندوة بارتكابها بشكل واضح..

وبهذا الخصوص يقول المستشار القانوني لجامعة صنعاء طارق عبدالملك محمد الشوافي في فتواه القانونية حول شرعية تحويل أرض جامعة صنعاء إلى ملك خاص: بعد الاطلاع على المواد القانونية فإن التوجيهات الرئاسية السابقة المتضمنة منح اساتذة الجامعة قطعة أرض لم يكن متضمناً أن تكون تلك الارض داخل الحرم الجامعي، ولذلك فإن تسليم أرض مخصصة للمنفعة العامة داخل حرم الجامعة يعتبر خرقاً للقانون واعتداء صارخاً على المال العام والمصلحة العامة.

وأشار المحامي الشوافي في عرض رسالته إلى أنه لا يوجد جهة قانونية أو محضر يقر بتحويل الارض من ملكية عامة الى ملكية خاصة كون ملاك الارض عندما قاموا ببيعها بمبلغ رمزي للجامعة كان على أساس تخصيصها لمنفعة عامة وليس منفعة خاصة.

نقابة العاملين بجامعة صنعاء أكدت أن ما قام به باسندوة والاساتذة الاصلاحيون يعد مخالفة صريحة للدستور والقانون وتفريطاً بحقوق الاجيال.

أما الأمين العام للنقابة خالد الورد فقال لـ«الميثاق»: الدولة دفعت مليارات الريالات كتعويض لأصحاب وملاك تلك الاراضي من أجل امتلاكها للمنفعة العامة ولإقامة مشاريع ومنشآت تعليمية تابعة لها كالمستشفى الجامعي وكليات اخرى وتوسيع الجامعة، ولم تدفعها لكي تكون ملكاً خاصاً لأحد.

مؤكداً أن السطو على أرض الجامعة هو سبب المشاكل داخل الجامعة الآن.. كون ما تسمى بنقابة الأكاديمين تريد السطو على الأرض فيما رئاسة الجامعة ترفض منحهم ذلك.. معرباً عن أسفه لأن عددا من الاكاديميين بدلاً من أن يدافعوا على أرض الجامعة هم من يسعون للسطو عليها بالقوة.

مشيراً الى أن نقابة العاملين بالجامعة قد خاطبت رئيس حكومة الوفاق وشددت على ضرورة ايقاف أي إجراء بالتصرف في أراضي الجامعة كونها ملكاً عاماً للمنفعة وليس ملكية خاصة إضافة الى أنه سطو على أحلام وتطلعات الاجيال.. ولكن لم يعطِ باسندوة لذلك أدنى اهتمام.

وعلى قاعدة يرددها الإصلاح تزعم فيها ان كل ما قامت به حكومة المؤتمر خطأ، تفعل حكومة باسندوة عكسه تماماً، دون مراعاة لأبسط قواعد العقل والمنطق، فرفض حكومة المؤتمر والرئيس علي عبدالله صالح توزيع أراضي الجامعة أو صرفها لأية جهة كانت خارج الغرض المخصص له، اعتبره باسندوة خطأً كبيراً وأعطى توجيهاً بصرف الأرض المملوكة لجامعة صنعاء والمخصصة لبناء المستشفى التعليمي وكليات أخرى، وتوزيعها على أساتذة الجامعة بواقع (١٣) لبنة لكل مدرس، فيما كان رد وزير المالية السابق نعمان الصهيبي على نفس المحاولة من نقابة هيئة التدريس بمذكرة بتاريخ ٣/٥/٢٠١٠م موجهة بنبرة شديدة

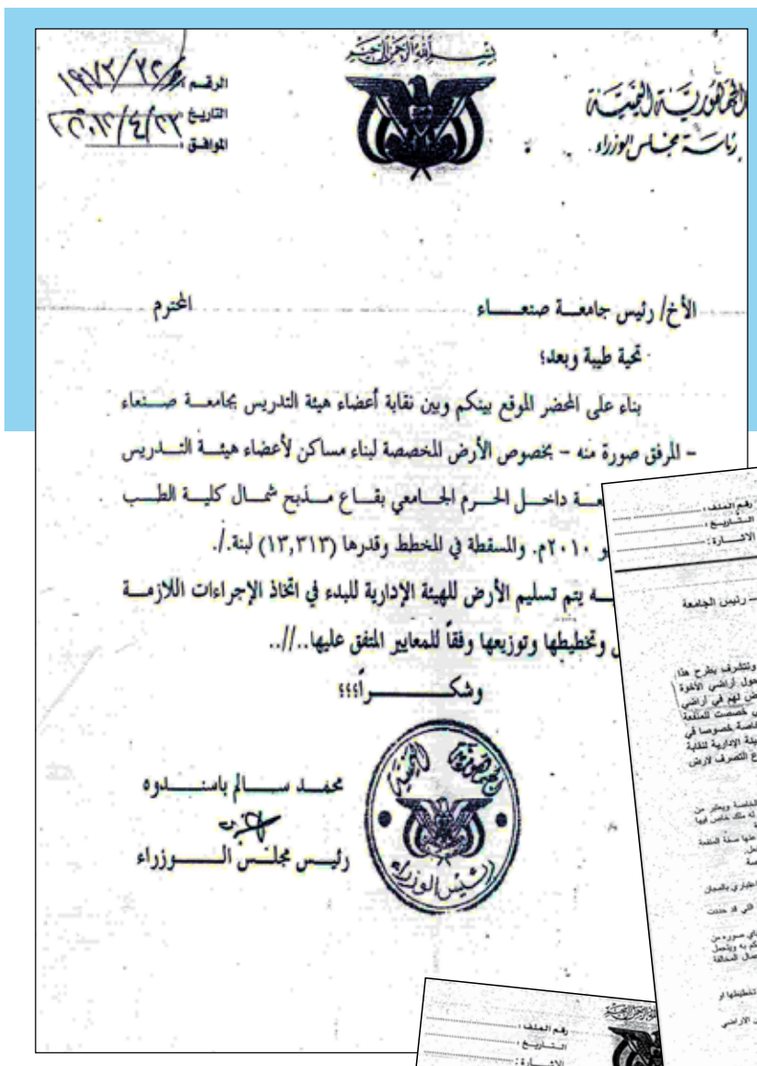

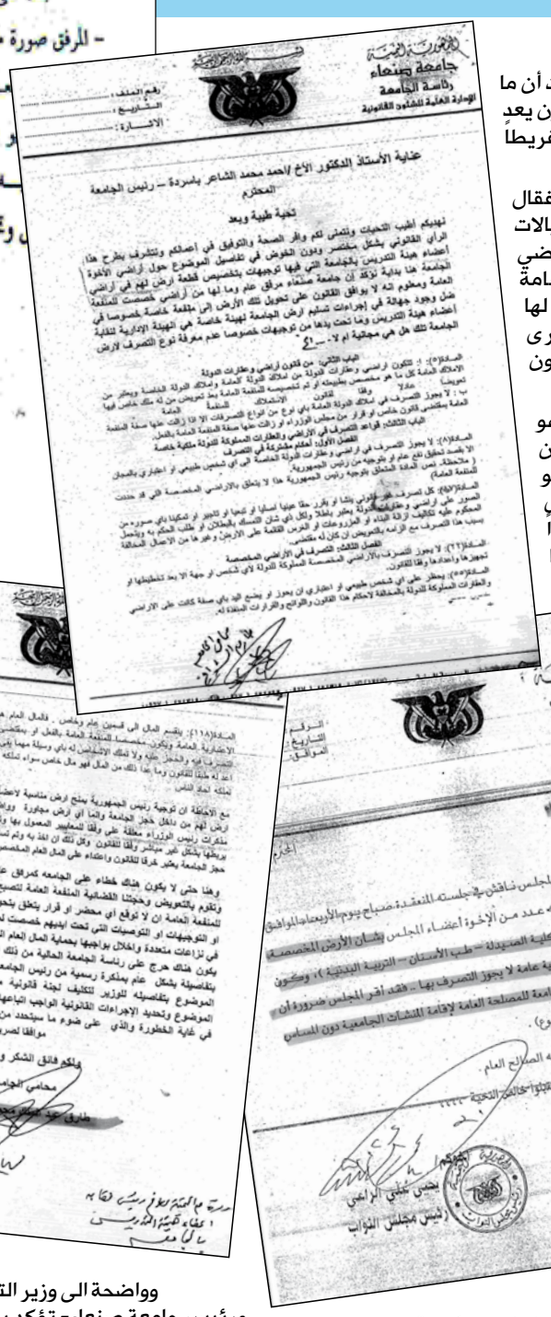

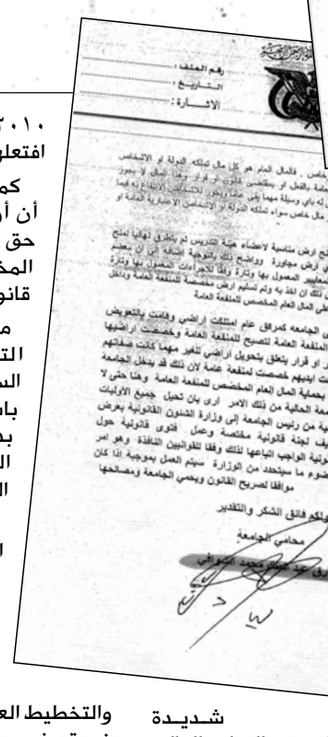

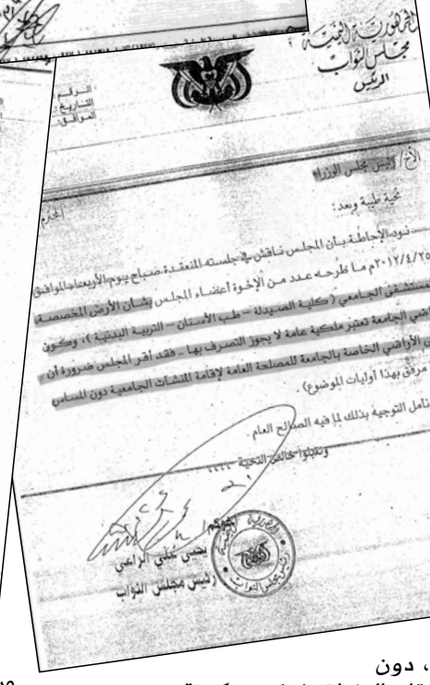

وواضحة الى وزير التعليم العالي ورئيس جامعة صنعاء- تؤكد بوضوح مدى حرص المؤتمر وحكومته على المال العام- أشار الى المحضر الموقع بين رئيس الجامعة ونقابة هيئة التدريس ومساعديهم بجامعتي صنعاء وعمران والذي قضى بتسليم وثائق الاراضي المشار اليها للنقابة وتحديد المساحة ا لخاصة بأعضاء هيئة التدريس.

وأوضح الصهيبي أن الأرض المراد توزيعها مخصصة حسب المخطط العام للجامعة للمستشفى التعليمي وكلية التربية البدنية، وسيبدأ تنفيذ المشروعين نهاية العام ٢٠١٠م وقد تعرقل تنفيذهما بسبب الأزمة التي افتعلها المشترك.

كما أشارت مذكرة وزير المالية السابق الى أن أراضي الجامعة ملكية عامة وليس من حق الجامعة أو غيرها توزيعها لغير الاغراض المخصصة لها، وبالتالي فإن توزيعها مخالفة قانونية.

منوهاً الى أن لدى بعض أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم شققاً سكنية في السكن الجامعي، والبعض الآخر تقوم الجامعة باستئجار مساكن لهم، وآخرين صُرف لهم بدل سكن نقدي، بالإضافة الى وجود مشروع العمارات السكنية لأعضاء هيئة التدريس الذي تنفذه وزارة الأوقاف في الحرم الجامعي.

وبين الصهيبي أن وزارة المالية حجزت الارض للمصلحة العامة وعوضت ملاكها، وأي تعديل في الغرض سيؤدي الى تمسك الملاك بأراضيهم والمطالبة باستعادتها بالإضافة الى أن هناك أرضاً محجوزة بأسماء أعضاء هيئة التدريس تم استلامها من الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني عبر الجمعية السكنية في منطقتي ضبوة وبني مطر.

محذراً من أن توزيع أراضي جامعة صنعاء سيدفع نقابات هيئة التدريس بالجامعات الحكومية الأخرى الى المطالبة بالمثل.

وتأكيداً لما جاء في مذكرة وزير المالية الأسبق نعمان الصهيبي تم عقد اجتماع بمنزل العميد علي محسن الأحمر بتاريخ ٢٦/٤/٢٠٠٠م للجنة المشكلة من فخامة رئيس الجمهورية مع أعيان منطقة مذبح وأصحاب الأراضي الواقعة في قاع مذبح المحجوزة لجامعة صنعاء بحضور وزير التربية والتعليم الدكتور يحيى الشعيبي ونائب رئيس الجامعة الدكتور حسين الارياني ورئيس نقابة هيئة التدريس بالجامعة الدكتور عبدالله المقالح، وأكد المحضر على تثبيت الحجز الخاص بالجامعة وفقاً لمخطط وزارة الاسكان، والتأكيد على أن هذا الحجز للمنفعة العامة، وتلتزم الجامعة بمشاريعها وفقاً لذلك وليس فيها «منفعة شخصية»، كما تم إعادة النظر في السعر السابق وتعديله، وتعويض الملاك بالسعر الجديد.

هذا المحضر الذي وقع عليه العميد علي محسن الاحمر قائد الفرقة والدكتور يحيى الشعيبي وزير التربية والتعليم واللواء حسين عرب وزير الداخلية ألغى المحضر السابق الذي عقد بتاريخ ١٠/١١/١٩٩٦م..

من بين الوثائق الأخرى مذكرة في العام ٢٠٠٧م وجهها رئيس مجلس الوزراء آنذاك عبدالعزيز عبدالغني - رحمه الله- الى رئيس مصلحة أراضي وعقارات الدولة بناء على توجيهات رئيس الجمهورية بالمنع البات لأية جهة كانت تتعرض للأرضية الخاصة بالمستشفى التعليمي.

ومذكرة أخرى وجهها الدكتور علي محمد مجور- رئيس الحكومة السابقة- الى رئيس هيئة الاراضي والمساحة والتخطيط بتاريخ ١٣/١٢/٢٠٠٩م تقضي بمنح أراض سكنية لموظفي جامعة صنعاء أسوة بأعضاء هيئة التدريس بالجامعة كونهم من ذوي الدخل المحدود وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

ومذكرة أخرى موجهة لرئيس الوزراء علي محمد مجور من رئيس جامعة صنعاء الدكتور خالد طميم، ورئيس الجمعية السكنية لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم تؤكد حصول الجمعية على أراض لأعضائها في منطقتي بني الحارث وضبوة، وتطالب المذكرة بالتوجيه لرئيس مصلحة الاراضي بسرعة فرز الأراضي الزراعية الخاصة بالمواطنين وتأمين الحماية لبدء تسوير الأرض الخاصة بالجمعية في ضبوة وبني الحارث.

وهو ما يؤكد التزام حكومة المؤتمر بتوفير أراض سكنية لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وموظفي الجامعة التزاماً أخلاقياً، ولا يتعارض مع المصلحة العامة بأي شكل.

من خلال تلك الوثائق نستطيع أن نلمس بوضوح سبب اصرار حزب الإصلاح على افتعال المشاكل في الجامعة بهدف تفيد أرض الجامعة.. نعم فمن يتهاون في الحق العام لا يستحق منا الاحترام مهما ذرف الدموع ومهما صبغ مواقفه بالشعارات الزائفة كادّعاء الاهتمام بأساتذة الجامعات، أو محاولة كسب ود البعض على حساب الكل، دون إدراك أن هذه الأراضي التي يسعى باسندوة إلى توزيعها لن يستطيع تعويضها غداً بعد أن استولى علي محسن الأحمر على المنطقة بأكملها وحولها الى «عزبة» خاصة به يوزعها ويهبها ويبيعها لمن يريد.

الدكتور أحمد باسردة رئيس جامعة صنعاء أكد لـ«الميثاق» أن السبب الرئيسي للاحداث التي شهدتها جامعة صنعاء هو رفضه تسليم أرض جامعة صنعاء لنقابة الإصلاح التي تريد أن تحرم أبناء الوطن من التعليم ولكي يكون التعليم الجامعي حكراً على جامعات «الاخوان» التي هي شركات استثمارية وليس مؤسسات تعليمية،الهدف منها محاربة العلم والتعليم..

وقال: لقد قالها صالح السنباني وعبدالله العزعزي قيادات النقابة «الإصلاحية» بكل وضوح سوف نحصل على الأرض بأي شكل من الاشكال وإذا لم توافق على تسليم الأرض سوف نخرجك من الجامعة ونرحلك منها بالقوة.. فقلت لهم: جثتي أقرب لك من أرض جامعة صنعاء.

منوهاً إلى أن هدفهم الرئيسي هو أرض جامعة صنعاء، وكيف يسطون عليها ويتقاسمونها فيما بينهم وليس هدفهم التعليم أو الطلاب أو الجامعة أو أي شيء آخر..

من خلال ما سبق تتضح حقيقة الصراع داخل جامعة صنعاء فالإصلاح وعبر نقابة اساتذة الجامعة وهيئتها الإدارية لا يهمهم شيء سوى الأراضي وكيفية الحصول عليها مهما كلف ذلك من الثمن.. فافتعال الأزمات داخل الجامعة وكثرة الاضرابات ليس من أجل مصلحة الجامعة والطلاب ومستقبل جيل من أبناء هذا الوطن وإنما من أجل سمسرة الأراضي.. فالنقابة التي يفترض ان تكون الأكثر حرصاً على العملية التعليمية واستمرارها في الجامعة وعلى الممتلكات والمشاريع المستقبلية للجامعة تحولت إلى مكتب عقارات وليس نقابة أكاديمية.

عبث بثروة الشعب

مليار مكافأة الحكومة لقطاع الطرق

منصور الغدره

من غير المعقول والمقبول في منطق الانسان البسيط استيعاب سياسة حكومة محمد سالم باسندوة- حكومة اللاوفاق- والتي تتبجح عن النزاهة والمال العام، وأموال الشعب، وتتحدث عن الحكم الرشيد والتقشف والشفافية ودولة المؤسسات والنظام والقانون الى حد السذاجة، بينما تكلف لجنة خبراء من جسدها في دراسة الحلول الناجعة لمكافحة الاعمال التخريبية التي يتعرض لها انبوبي نقل النفط والغاز في محافظتي مأرب وشبوة، وكذلك التفجيرات التي تستهدف ابراج نقل الكهرباء من مأرب الى العاصمة صنعاء وبقية المدن اليمنية، لا أحد كان سيعترض لو كان هذا القرار صادراً من محكمة لكن ان تتم صفقات فساد بهذا الشكل فالسكوت عن ذلك جريمة.

المذكرة التي رفعتها اللجنة إلى وزير الدفاع مذيلة بتوقيع رئيس اللجنة اللواء الركن علي احمد المقدشي، نائب رئيس هيئة الأركان العامة، جاء فيها انه وبموجب توجيهات فخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة بالنزول إلى مأرب لترؤس لجنة إعادة الأنبوب وحل المشاكل تم النزول إلى محافظة مأرب، سردة تفاصيل التعويضات المطلوبة للقبائل والتي بلغت (تسعمائة وست عشر مليون ومائتان وخمسون الف ريال).

وختمت الوثيقة بالقول (وعليه يرجئ التكرم بالتوجيه بتوريد المبلغ الى حساب المحافظة وتصرف بأوامر اللجنة وبحضور رئيس المحكمة وعمل مخالصة نهائية مع ذوي الحقوق الواضحة بمقتضى براهينهم حتى لا تتكرر الاخطاء السابقة في الادعاء والابتزاز.

لجنة باسندوة المكلفة بإعداد دراسة معالجة أو بالأصح تشجيع المخربين توصلت الاسبوع الماضي، الى حل وحيد وأقرت منح المخربين مبلغا قرابة المليار ريال ومنحهم مكافأة مالية مجزية لكل مخرب يبذل جهود مضنئة في تفجير خطوط نقل الكهرباء من صافر مأرب او انبوبي النفط والغاز، وطبعاً لا تنسوا ان التنافس محور رئيسي في أجندة لجنة التحكيم الحكومية التي ستتولى الاشراف على هذه المنافسة واحتساب نقاط المتنافسين» المخربين» مستخدمة صافرتها المصنوعة من ثروة صافر، وباب المنافسة مفتوح حتى تصفر تلك الثروة التي يراها الشعب اليمني حاضره ومستقبل اجيال ابنائه.

الشيء المؤسف، ان هذه الفضيحة لقت ترحيب من قبل حكومة باسندوة الذي، اطنب الاحد الماضي- قيادة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة- نصائح ومبادئ محاربة الفساد ومخاطره على ثقافة المجتمع واخلاقه واقتصاده، رحبت بدراسة اللجنة الحكومية التي تقر منح كل مخرب مكافأة مالية كتعويض مقابل اتعابهم على الجهود التي يبذلونها- صباح مساء- في ابتكار ادوات وطرق وأساليب تساعدهم وتحفزهم على تكبيد الخزينة العامة للدولة المزيد من الخسائر وامتهان اعمال التخريب لاهم المشروعات الخدمية الملحة للمواطن، وتدمير تلك المشاريع التي تأتي على رأس واهم المشروعات الرافدة لموازنة الدولة والاقتصاد الوطني.

وبدلاً من ان تقوم حكومة باسندوة في اعمال سلطة النظام وفرض هيبة الدولة والقانون، ومعاقبة المخربين وإجبارهم على دفع الخسائر المترتبة من وراء أعمالهم، ارادت ان تجعل هذه الاعمال التخريبية في دائرة الاشياء المباحة وليس المحظورة، وتحصينها بقانون وتقنينها في تشريع ضمن الاشياء المباحة، والعمل على نشرها وتعميمها كثقافة عامة ومجتمعية لدى المواطن اليمني من خلال تحفيزهم ومنحهم المكفآت التشجيعية على انتهاج ثقافة التخريب واستهداف المشاريع الخدمية والاقتصادية في البلد.

الفضيحة الحكومية هذه لا يمكن لأي شخص سليم العقل والبدن ان يفكر بها لمجرد التفكير وليس طرحه كتشريع وتقنين من طراز جديد لتفشي أعمال التخريب وتقديمه كخيار وحيد لمواجهة اعمال التخريب التي تقوم بها عناصر تخريبية ضد المنشآت الاقتصادية والخدمية.

فضيحة حكومية كهذه لا تحمل غير تفسير واحد، ان الحكومة ولجنتها مشاركة في تلك الاعمال التخريبية التي تستهدف المنشآت الخدمية والاقتصادية في البلد والمنشآت النفط والغاز والكهرباء في محافظتي مأرب وشبوة على وجه الخصوص.

إن اقرار مثل هذه المكافأة للمخربين مقابل ما يقومون به من اعمال تنهك الاقتصاد الوطني وتضيق على الشعب اليمني عيشته وحياته، لا يحمل الا تفسير واحد انها متفقة مسبقا مع المخربين وتتقاسم معهم هذه المكافآت والمقدرة بحوالى مليار في الوقت الذي اسقطت من حساباتها كرامة وإباء الشعب اليمني، امام العالم فقيره وغنيه، وهي تتسول من مكان الى آخر ومن محفل الى آخر، بينما تقر مكافآت لمن يخرب مشاريعه الخدمية والاقتصادية.

لا ادري ان كان المقترح والحل الوحيد الذي توصلت اليه اللجنة الحكومية المكلفة، كان مدروسا النتائج والعواقب، أم ان هذا هو مفهوم الحكم الرشيد الذي روجت وسوقت له الحكومة، هذا ان لم تكن الاطماع هي التي اصابة الحكومة ولجنتها بالعمى، وجعلتها تلهث وراء صفقات فساد غير سوية هدفها الاول والأخير استنزاف مقدرات وثروات الشعب لصالح قيادات حزبية، وهو توجه كارثي، يبدو ان حكومة باسندوة تمارسه في معظم سياستها حتى تتمكن من انجاز خطتها في منح محسوبيها التعاقدات والصفقات والشراء الوهمي للطاقة الكهرباء قبل انتهاء فترة وجودها في السلطة وانتهاء المرحلة الانتقالية، المحددة بسنتين.